

اللجنة الاولى
الجلسة ٤٧
المعقودة يوم الاربعاء
٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠
الساعة ١٥/٣٠
نيويورك

الأمم المتحدة
الجمعية العامة
الدورة الخامسة والأربعون
الوثائق الرسمية

UN LIBRARY
FEB 20 1991
محرر حرفي للجلسة السابعة والأربعين

الرئيس : السيد رانا (نيبال)

المحتويات

المناقشة العامة ، النظر في مشاريع القرارات المتعلقة ببنود جدول الاعمال المتعلقة
بالامن الدولي ، والبت فيها (تابع)

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (الفصل الثالث ، الفرع دال)

مسألة انتاركتيكا : النظر في مشروع القرارين والبت فيهما (تابع)

Distr. GENERAL
A/C.1/45/PV.47
12 February 1991
ARABIC

* هذه الوثيقة قابلة للتصويب . ويجب إدراج
التصويبات في نسخة من الوثيقة وإرسالها مذيّلة
بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع
واحد من تاريخ نشرها إلى :
Chief of the Official :
Records Editing Section, Room DC2-0750, 2 United
Nations Plaza
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في تصويب
مستقل لكل لجنة من اللجان على حدة .

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٥٥بنود جدول الاعمال ٦٨ و ٦٩ و ٧٠ و ١٢ (تابع)المناقشة العامة ، النظر في مشاريع القرارات المتعلقة ببنود جدول الاعمال المتمثلة بالامن الدولي ، والبت فيهاتقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي (الفصل الثالث ، الفرع دال)السيد ساردنبرغ (البرازيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) :

اسمحوا لي ، سيدي الرئيس ، أن أستهل كلمتي بملاحظة شخصية . منذ عشرين عاما ، عندما اعتمدت الجمعية العامة بما يشبه الاجماع الاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي (القرار ٢٧٢٤ (د - ٢٥)) ، أتيت لي ، بوصفي عضوا حديث العهد في الوفد البرازيلي باللجنة الاولى ، فرصة المشاركة في المفاوضات المكثفة التي أفضت إلى النص الختامي للإعلان ، الذي أسهمت دول امريكا اللاتينية بقسط وافر في وضعه .

وفي عام ١٩٧٠ ، كان العالم مختلفا . فعدد أعضاء الأمم المتحدة لم يكن ، آنذاك ، يزيد كثيرا عن ١٢٠ دولة ، وكنا لا نزال نناقش مسألة قبول دولتي المانيا . وكانت المواجهة بين الشرق والغرب حقيقة فجأة ، إلى جانب سباق التسلح ، وبخاصة سباق التسلح النووي الذي بلغ آنذاك أبعادا هائلة . وكانت الصراعات في جميع أنحاء العالم يذكّيها التنافس بين الدولتين العظميين على مجالات النفوذ . وكان إنهاء الاستعمار لا يزال حلما يراود بلدانا كثيرة ، وكان المجتمع الدولي قد أخذ يتبين على نحو متزايد حقيقة نظام الفصل العنصري البغيض . وكانت الحاجة إلى نظام اقتصادي أكثر عدلا وتوازنا تتصدر جدول الاعمال الدولي .

وقد أبرز الاحتفال بالذكرى الخامسة والعشرين لانشاء الأمم المتحدة ان منظمتنا لم تكن في سبيلها إلى بلوغ الاهداف السامية ، التي أنشئت من أجلها في سان فرانسيسكو . كنا قد وصلنا إلى طريق مسدود . ولم يكن في مقدور المنظمة العالمية أن تتمدى من خلال الجمعية العامة أو مجلس الأمن أو المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، كل في مجال تخصصه ، للقضايا السياسية التي تشغل غالبية المجتمع الدولي . وأحيلت المنظمة

إلى دور المتفرج على الكثير من انتهاكات المبادئ المنصوص عليها في ميثاقها . وكانت أي محاولات للتداول بشأن القضايا السياسية الملحة المتمثلة بالسلم والأمن الدوليين ترفض بحجة أنها غير واقعية أو لسبب أدعى إلى الدهشة وهو أنها لا يمكن أن تؤدي إلى تحسين الحالة السياسية .

ومن ثم شكل اعتماد الاعلان في تلك الظروف انجازا رائعا للدبلوماسية متعددة الاطراف ، وعزز الآمال ، وبخاصة لدى البلدان النامية ، في أن الأمم المتحدة خطت خطوة هامة صوب النظر في اقامة نظام عالمي جديد للسلم والأمن الدوليين ، يساير المقاصد والمبادئ التي صادقت عليها الدول الاعضاء جميعا عندما وقعت الميثاق .

وكما قال ممثل البرازيل الدائم آنذاك ، لحظة اعتماد القرار ٢٧٣٤ (د - ٢٥) : "إننا نعتبر هذه الدورة للجمعية العامة نقطة تحول في تاريخ هذه المنظمة . ولذا فإننا لا نشعر بالارتياح لما حققناه ، ولكن يحدونا تصميم على التصدي لمهام المستقبل الجسام ، مستقبل ، ينبني على مفهوم العدل ، وليس على مفهوم القوة ، مستقبل لا تساق فيه الواقعية السياسية كذريعة لتجميد تطلعات الأمم الأصغر ، مستقبل لا يكون فيه السلم فيما بين الأمم مجرد حالة حرب يمكن احتمالها ، مستقبل يعني فيه نزع السلاح أكثر من مجرد سباق تسلح يمكن احتماله ، مستقبل تصبح فيه التنمية الاقتصادية للأمم كافه حقيقة ، وليس مجرد حالة فقر يمكن احتمالها" . (المحاضر الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والعشرون ، الجلسة ١٩٣٢ ، الفقرة ١٣٣)

وقال أيضا :

"اننا نعتقد أن مشروع الإعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي يمثل رفضا رسميا لجميع النظريات الراهنة لسياسات القوة وتوازن القوى ومناطق النفوذ ... وهناك حق جديد تعترف به الامم المتحدة وتعلنه الان ، وهو الحق في الامن الذي سيكون حجر الاساس في القانون الخاص بالامن الدولي الذي نحن بصدد تطويره" . (المرجع نفسه ، الفقرة ١٢٠)

بعد ذلك مرت حوالي ٢٠ سنة من الاحباط المضني دون أن تتحقق الآمال التي ولّدها الإعلان . كانت هذه السنوات ، سنوات تحققت فيها انجازات محدودة غير كافية في ميادين السلم والامن الدوليين وتم فيها اللجوء الدائم لسياسات القوة ، وتميزت بحالة لا تحتل من الحرب وسباق التسلح والفقر . إن الحرب الباردة ، واعتماد نهج انتقائية في مسائل السلم والامن الدوليين خنقا إمكانية إقامة عالم متكافل وتحقيق مشاركة عالمية في عملية صنع القرار على الصعيد الدولي .

في ملاحظاتكم الافتتاحية ، سيدي الرئيس ، ذكرتم بطريقة رائعة وبليغة أن العالم دخل مرحلة جديدة حل فيها التعاون محل المواجهة . والواقع أننا نعيش فجر عصر تتجدد فيه الآمال في انشاء نظام عالمي يقوم على السلم والامن وتشارك فيه بالكامل جميع الدول . ولست في حاجة إلى مقارنة القضايا التي واجهتنا في عام ١٩٧٠ بشواغلنا الراهنة . لقد ذكر السيد خافيير بيريز دي كوييار ، الامين العام في مقدمة تقريره عن عمل المنظمة أن :

"المرحلة التي دخلناها مرحلة لها جانبان" (A/45/1 ، ص ٢٠)

إن التطورات الايجابية على الساحة الدولية تؤكد الحاجة إلى مواجهة التحديات التي تقف في سبيلنا . ولا ينبغي أن نقلل من شأن هذه التحديات وهذا ما تؤكده بجلاء الازمة الراهنة في الشرق الاوسط . إن امكانيات الوفاء بتوقعاتنا التي طال أمدها لم تتجسد أبدا من قبل بمثل هذه القوة . ولكن على الرغم من التغيرات الكبرى في أنماط

العلاقات بين الشرق والغرب وفي النهج المتبع في تناول قضايا الامن الدولي ، لم يتضح بعد إلى أي مدى ستؤدي التطورات الجديدة إلى التحول من سياسات تقوم على القوة والجبروت إلى نظام أمني جديد يقوم على أساس العدالة والمساواة والتعاون .

وبينما تواجه الأمم المتحدة تحديات نظام عالمي جديد ، فإن المسؤولية الأساسية للجمعية العامة هي أن تتداول عن طريق هذه اللجنة للتوصل إلى نظام شامل ومحكم للسلم والامن الدوليين يضمن أن تصبح مفاهيم القوة التي كانت سائدة بشكل أو بآخر منذ عام ١٩٤٥ ، مفاهيم بالية في نهاية المطاف .

إن المسألة الأولى التي ينبغي أن نتناولها تتعلق بالمشاركة الكاملة لجميع الدول في النظر في قضايا الامن التي تحظى باهتمام عالمي . إن الاتجاه صوب ما يسمى "تعددية الاطراف الانتقائية" في تناول قضايا الامن الدولي يتناقض مع ضرورة بناء نظام يكرس لتحقيق السلم الدائم . إن حق جميع الدول في المشاركة في عملية بناء نظام دولي جديد ، عنصر أساسي للنجاح في تحقيق هذا الهدف .

لقد ذكر الرئيس فرناندو كولور في الجمعية العامة ما يلي :

"إن السلم متعدد الوجوه وينبغي أن يترجم على المستوى الدولي الاتجاهات إلى الديمقراطية والمشاركة والتمثيل . ان اعضاء الطابع الديمقراطي على النظام العالمي شرط مسبق لتحقيق سلم عادل وصحيح في آن واحد ، سلم خال من أي نوع من أنواع التهديد . ان السلم يجب أن يعني أكثر من مجرد القضاء على النزاعات وعلى التهديدات وعلى التفوق القائم على الهيمنة من جانب أكثر الدول تقدما أو أكثرها قوة . ومن ثم ، فإن المؤسسات الدولية الكبرى يجب أن تعبر عن الحقائق الجديدة وأن تكون قادرة على التواءم مع الزيادة السريعة المثمرة في الاتصالات بين الدول وتكوين المجموعات المتعددة" .

(A/45/PV.4 ، ص ١٢)

إن الالتزام المتجدد بالامم المتحدة وأجهزتها الرئيسية يعتبر بالتأكيد انجازا كبيرا في الوقت الراهن . وتعزيز دور الامم المتحدة يتفق تماما مع الحاجة إلى

إعطاء معنى جديد لمفهومى السلم والأمن . ولئن كان تعزيز دور مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، كما يتصوره الميثاق ، لا يزال أمرا مهما ، فينبغي لنا أن نركز جهودنا على النهوض بالجمعية العامة وإيلائها اهتماما متزايدا باعتبارها المحفل السياسي الرئيسي والعالمي لمنظومة الأمم المتحدة . ولا يمكن للمنظمة أن تحقق هدف تشييد نظام عالمي جديد إلا بالمشاركة الكاملة لجميع الدول الاعضاء . لذلك ينبغي أن نبدأ جديا في البحث عن طرق ووسائل لتعزيز دور الجمعية العامة والنهوض به .

لقد أحرز بدون شك تقدم كبير في ميدان نزع السلاح . ان الاتفاقات التي أبرمت مؤخرا بين الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بشأن نزع السلاح النووي والاتفاق الخاص بتخفيض القوات التقليدية في أوروبا ، تكتسي أهمية كبيرة ، لكنها مع ذلك ليست إلا خطوات محدودة صوب تخفيض مستويات التسليح في أشد منطقة تسلحا في العالم . ولا يزال نزع السلاح العام والكامل تحت رقابة دولية فعالة هو الهدف الذي ينبغي تحقيقه باعتباره الضمان الوحيد لاستبعاد استخدام القوة في العلاقات الدولية .

لقد اتاحت لي من قبل الفرصة لكي أعرض بامتنافضة في هذه اللجنة موقف البرازيل من هذه القضية ، فأبرزت أن من الضروري أن تسعى المفاوضات إلى تحقيق نزع السلاح العام الكامل . ولذلك اسمحوا لي أن أركز على نقطة واحدة : ان نزع السلاح نتيجة ضرورية لمبدأ عدم استخدام القوة الذي التزمنا به بموجب ميثاق الأمم المتحدة . وإذا لم يكن من الممكن تحقيق السلم والأمن الحقيقيين من غير نزع السلاح ، فإن السلم الدائم ونظام الأمن الفعال هما اللذان سيسمحان وحدهما بتوفير الثقة اللازمة لنزع السلاح .

إن إقامة نظام اقتصادي دولي عادل ، يستجيب لاحتياجات البلدان النامية ويوجه لتصحيح الاختلالات الراهنة ، شرط أساسي لتعزيز السلم والأمن الدوليين وعلى الرغم من أن الهدف المعلن هو تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية ، شهد العقد الأخير اتساع الهوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، مما أدى إلى كبح النمو

الاقتصادي والتجاري والتكنولوجي لهذه البلدان . ولا يجوز بعد الآن اعتبار حالة الفقر التي يمكن تحملها شيئاً مقبولا ، فتمحيص الاختلالات الحالية في النظام الاقتصادي بات جزءاً أساسياً في عملية بناء السلم والامن الدائمين للجميع .

وكما هي الحالة بالنسبة لنزع السلاح ، فإن النهج الانتقائية والتمييزية في التعاون الدولي وبصفة خاصة في الميادين العلمية والتكنولوجية ، تعتبر مؤشرات لا تنكر على ثبات الفكرة القائلة إن من حق بعض البلدان ، بطريقة أو بأخرى ، أن تتمتع بامتيازات ومزايا في مجالات معينة ، مما يضر بأهداف العدالة والمساواة .

وفي هذا الصدد ، ينبغي أن تكون المناقشة التي دارت أمس في الجمعية بشأن منطقة السلم والتعاون لجنوب الأطلسي ، مثالا يتحذى ومرشداً لنا . ان قضايا السلم والتعاون ، في عالم خال من المواجهة ، لا يمكن أن ينظر إليها من خلال المنظور الضيق للشواغل العسكرية أو الاستراتيجية . فقد بينت التطورات الأخيرة أن السلم والتعاون غير قابلين للتحقيق إلا اذا تحررا من قيود سياسات القوة . وينبغي لنا الآن أن نترجم هذا المفهوم إلى سياسات عملية في كافة أنحاء العالم .

وبينما نصل إلى نقطة تحول جديدة في العلاقات الدولية وفي حياة الأمم المتحدة ، فإن جدول الأعمال للمستقبل ، الذي قدمه وفدي في عام ١٩٧٠ صالح الآن أكثر من أي وقت مضى . فهو يشابه إلى حد كبير جدول الأعمال الذي قدمه الأمين العام في هذا العام في مقدمة تقريره ، ووصفه بأنه جدول أعمال طموح ولكنه ضروري .

ولا ينبغي استخدام سرعة التغير الذي يطرأ في العالم ، ولا الغموض الذي يتسم به هذا التغير ، ذريعة للتقاعس أو السلبية أو الحلول المحدودة أو الجزئية . على النقيض من ذلك ، ينبغي أن نكون على استعداد لمواجهة الحقائق الجديدة والتصدي ، على نحو شامل ، للتحديات التي تطرحها . وينبغي للمجتمع الدولي أن يسعى بجد لإعطاء التغيرات في العلاقات الدولية شكلا واضحا ومضمونا ، وينبغي له أن يوجه عملية التغير هذه صوب تحقيق المقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ، مبلورا ما توخاه وفدي في عام ١٩٧٠ بوصفه قانون الامن الدولي .

لقد قال الرئيس كولور :

"إن حكومة البرازيل على استعداد لمناقشة الخطوط الرئيسية لهيكل دولي جديد يمكن أن يضمن السلم وزيادة التعاون . ولن يكون كافيا مجرد الإبقاء على الترتيبات السياسية والاقتصادية العالمية الراهنة ناهيك عن تكرار الماضي قريبا أو بعيدا . إن مفهوم القوة البالي تماما ، باعتباره القدرة على التدمير بوصفه تعبيرا عن الهيمنة الاقتصادية ، ينبغي التخلي عنه" . (A/45/PV.4 ، ص ١١ ، الفقرة ٣)

ومن الواضح أنه تتوافر لنا فرصة حقيقية لإقامة نظام جديد للسلم والامن للجميع ، فلا ينبغي إضاعة هذه الفرصة . وإذ نشarf على الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة ، فإن وفدي يعتقد اعتقادا راسخا أن يوسع هذه اللجنة ، بل ينبغي لها ، أن تنهض بالولاية التي ناطتها بها الجمعية العامة ، وهي ولاية دراسة مسألة الامن الدولي دراسة مضمونية . والمناخ السياسي الدولي الجديد يظهر بجلاء فشل المحاولات الرامية إلى إنشاء نظام أمني يعتمد على الإكراه والقوة . وينبغي لنا الآن أن نستكشف ، على نحو بناء وإبداعي ، الطرق المؤدية إلى العدالة والمساواة .

السيد هاغوس (اشيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيذكر

العام ، الذي يوشك على الانتهاء ، على أنه عام أحرز فيه مزيد من التقدم في العملية المستمرة لإقامة نظام دولي جديد محمي من الرياح الخطرة لحقبة الحرب الباردة .

وفي اجزاء عديدة من العالم ، يستمر بذل جهود مضيئة ليتسنى تحويل الارتياح ، الذي شعر به المجتمع الدولي عقب تحسن العلاقات بين الشرق والغرب ، إلى سمة دائمة في العلاقات بين الدول على الصعيد العالمي .

في أوروبا ، وهي قارة لاتزال تجني فوائد تبلور المناخ الدولي الجديد السائد الآن ، برزت إلى حيز الوجود هياكل وترتيبات أمنية جديدة في صيغ قانونية . وفي افريقيا ، انتهت مشكلة استعمارية مزمنة كانت لها آثار على صون السلم والامن الدوليين ، بظهور دولة ناميبيا المستقلة . ويواصل نظام الفصل العنصري الخبيث تراجعه .

وفي امريكا الوسطى ، شهدنا المزيد من تعزيز السلم ، وذلك بفضل الجهود المشكورة التي بذلتها بلدان المنطقة والامم المتحدة .

ورجالات الدول من الجنوب ، ومن الشمال أيضا ، يواصلون السعي لإيجاد حلول للعديد من الصراعات التي ابتليت بها شتى المناطق من كوكبنا . والواقع أن موجبات النشاط الدبلوماسي والتجمعات التي حدثت على مدار هذا العام تبين بوضوح أن جميع البلدان ، بغض النظر عن حجمها أو قوتها الاقتصادية أو العسكرية ، تستطيع أن تسهم في صون السلم والامن الدوليين . وغني عن البيان أن مدى قابلية السلم للاستمرار يتوقف على مشاركة وتعاون جميع الاطراف المعنية في العملية المؤدية إلى إقرار ذلك السلام .

ربما كان ، ومازال ، أنجع أشكال ضمان الامن ، الذي نتج من تغير المناخ الدولي ، هو تعزيز الدور الذي لاتزال الامم المتحدة تقوم به في مجال السلم والامن الدوليين . والزخم الذي اكتسبه مجلس الامن في الشهور الاخيرة كان مصدر ارتياح خاص لنا . وبالمثل ، يثلج صدورنا أن نلاحظ زيادة تكثيف وتكرار استخدام المصاعبي الحميدة للامين العام في الجهود العالمية التي تستهدف حل مشاكل تضر بالسلم والامن الدوليين .

وبالرغم من أن تطورات هامة محددة لاتجاه المسيرة ، مازالت تحدث في العديـد من أجزاء العالم ، فإن الأمور ليست على ما يرام في الأسرة الدولية . فلا شك أن غزو العراق للكويت في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٠ واحتلاله لها فيما بعد ، قد أظهر بوضوح أن إغراء اللجوء إلى استخدام القوة لتحقيق الهيمنة يبدو قائما . واشيوبيا ، بوصفها بلدا وقع ضحية للعدوان ، تعتبر هذا العمل المقيت الذي أقدم عليه العراق ليس مجرد تحدٍ لسلطة القانون نفسه ، بل مغامرة في منطقة من أكثر مناطق كوكبنا قابلية للاشتعال . لذلك أيدنا التدابير المناسبة والجيدة التوقيت التي اتخذها مجلس الأمن لإدانة العدوان العراقي وإعادة التأكيد على سيادة الكويت وسلامتها الإقليمية .

لقد أوضحنا في عدد من المناسبات أن السلم كل لا يتجزأ . ولكي يرفرف السلم على العالم بأسره ، يتحتم الاعتراف على النحو الواجب بالعوامل غير العسكرية التي يرجح أن يكون لها تأثير في صون السلم والأمن الدوليين . فلكي يخيم السلم على جميع أجزاء العالم ، من الضروري أن ننظر بأشمل نظرة ممكنة إلى كيفية تحقيقه .

حقا إن السلم الدائم لا يمكن أن يتحقق على كوكب يتسم بالاختلالات في العديد من مجالات الوجود الإنساني . فالتوزيع غير المتوازن للسلطة والموارد في العالم لا يزال عقبة على طريق السعي الجاد لتحقيق السلم . ولا بد من الاعتراف بأنه حتى الجهـود المستندة إلى أصدق النوايا والرامية إلى تحقيق السلم والأمن ، من المرجح ألا تكون لها سوى فعالية جزئية ما لم يول اهتمام مناسب للمشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها الغالبية العظمى من البشر . لذلك ، نرحب بالاقتراح الذي تقدم به الاتحاد السوفياتي والمتعلق بضرورة الأخذ بنهج شامل في تناول مسألة السلم والأمن الدوليين .

إن تحقيق السلم والأمن مسألة يعلق عليها بلدي أهمية عظمى . والرأي السذي خلصنا إليه بعد الدراسة هو أن تدابير بناء الثقة التي يعتمدها أعضاء منطقة منا ، من المرجح أن تكون ذات أهمية كبرى في تعزيز السلم على صعيد عالمي ، فقد استفصل بلدي والبلدان المجاورة له مباشرة الفرص التي أوجدتها الهيئة المشتركة بين الحكومات المعنية بالجفاف والتنمية والتي تضم في عضويتها حكومات كل من اشيوبيا

وأوغندا وجيبوتي والسودان والصومال وكينيا ، واتخذوا أول خطوة صوب اقرار سلم قابل للدوام وكفالة الامن والتنمية والاستقرار في المنطقة .

يحدونا أمل صادق أن تواصل بلدان المنطقة الانتفاع بهذه الآلية في السعي لايجاد حلول للعديد من المشاكل التي تواجهها ، وفي تعزيز روح الحوار والتعاون في المسائل ذات الاهتمام المشترك . وستواصل اثيوبيا ، من جانبها ، دعم هذه المبادرة الاقليمية ، وبنفس النظرة ، ستواصل حكومتنا العمل بسياساتها المعلنة وهي حل الصراعات الداخلية في اثيوبيا بالوسائل السلمية .

وكما أوضحتم سيدي الرئيس وعدد كبير من المتكلمين ، لم تكن البيئة الدولية مؤاتية في أي وقت كما هي عليه الآن لمواصلة السعي لاقرار السلم والعدالة ، بل لتعزيز القضايا التي أريد للأمم المتحدة أن تنهض بها . وبينما ندخل حقبة جديدة يؤمل فيها أن تمثل الدول لمدونات السلوك المحددة عالميا ، فإن محاولة البعض تحدي معايير الشرعية المقبولة ، يمكن أن تشكل تحديا لتصميم المجتمع الدولي على اعلاء المبادئ المشتركة التي نتشاطرها جميعا . ومجتمع للأمم ، ليس أمامنا أي خيار سوى أن نجابه هذا التحدي مجابهة صريحة لا لبس فيها .

السيد طيب (أفغانستان) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تجرى

المناقشة الحالية في هذه اللجنة بشأن بنود جدول الأعمال المتعلقة بالأمن الدولي فهي وقت تحرك فيه المجتمع الدولي قدما في هذا الصدد من خلال النتائج التي حققها مؤتمر قمة باريس للدول الـ ٢٤ . وكان توقيع الاتفاق بشأن تخفيض القوات المسلحة التقليدية في أوروبا بين الحلفين العسكريين الرئيسيين ، حدثا بارزا في التاريخ الحديث للعلاقات بين الدول . ونحن نرحب به كخطوة هامة في الاتجاه الصحيح .

لقد انقضى عقدان حافلان بالأحداث الاليمة منذ اعتماد الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي . فالمبادئ والافكار الواردة في الاعلان ، والتي تقوم على احكام ميثاق الأمم المتحدة ، أثبتت صحتها وتحتاج إلى إيلاء اهتمام خاص بها في العلاقات بين الدول . فالاعلان ينص في جزء منه على :

"إن تشجيع التعاون الدولي ، بما في ذلك التعاون الاقليمي ودون الاقليمي والشنائي بين الدول ، طبقا لاحكام الميثاق وعلى أساس مبدأ التساوي في الحقوق والاحترام التام لسيادة الدول واستقلالها ، يمكن أن يسهم في تعزيز الأمن الدولي" . (القرار ٢٧٢٤ د - ٢٥) ، الفقرة ٢٥)

إن الخبرة الدولية ، خاصة منذ قيام الأمم المتحدة ، من شأنها أن تقودنا إلى نتيجة تقضي بأن التعاون والتفاهم المتبادل والحوار بين الأمم ، واتباع نهج سلمية لتسوية الخلافات الدولية - هي أفضل الوسائل للحفاظ على الحضارة على وجه المعمورة .

وليس بوسع أحد أن ينكر أن التحول السريع في العلاقات العالمية في فترة زمنية قصيرة لا يمكن التنبؤ بأحداثها جاء وليد نهج يقوم على اللامجابهة وعلى التفاهم المتبادل .
حقا إن هذا لدرس رائع من دروس التاريخ ينبغي أن تستخلص منه كل دولة استنتاجات
حسنة ومتعلقة .

في ظل هذه الظروف الجديدة ، ينبغي المضي قدما في تعزيز دور الأمم المتحدة
لتمكينها من الاضطلاع بمسؤوليتها الرئيسية ، وهي صون السلم والامن الدوليين . وتقدر
حكومتي تمام التقدير عمل الأمم المتحدة في هذا المضمار ، وتأمل أن تسهم الجهود
المشتركة والبناءة التي تبذلها الدول الاعضاء في روح من التعاون ، بقدر كبير في
تعزيز دور هذا المحفل بغية اقامة عالم آمن يمكن لكل الدول ، بغض النظر عن حجمها
أو موقعها الجغرافي أو مستوى تطورها أو نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، أن
تعيش فيه في سلم يقوم على العدل . ونحن نرى أن المناخ الدولي الحالي يمكن أن
يهيئ ، بل ينبغي أن يهيئ فرصة حقيقية تسير أعمال الأمم المتحدة وفقا للميثاق .

نحن نعيش في عالم متكافل . ومن ثم ينبغي النظر في مسألة الامن الدولي في
هذا الإطار . فالمسائل والقضايا العالمية القائمة مثل نزع السلاح والتنمية والبيئة ،
مسائل ترتبط ارتباطا وثيقا بمسألة الامن الدولي وينبغي ألا نغفل عنها على الرغم من
وجود عوامل أخرى كثيرة أيضا لها تأثيرها في هذا الصدد .

ونحن نسلم بأن مختلف جوانب الامن الدولي ما زالت قيد المناقشة في مختلف
هيئات الأمم المتحدة وعلى الأصعدة متعددة الاطراف والاقليمية ودون الاقليمية والثنائية
في أماكن أخرى . ونشجع كل الجهود التي تبذل في هذا المجال ، ولكننا نشدد في الوقت
ذاته على الرأي القائل بأن على الأمم المتحدة أن تلعب دورا مركزيا من أجل تحقيق
هذه المقاصد .

إن أي نظام أمني دولي ينبغي أن يكون نظاما شاملا يغطي كل جوانب الامن .
وينبغي أن يهدف إلى أمر واحد دون سواه ، هو كما جاء في الميثاق "أن ننقذ الاجيال
المقبلة من ويلات الحرب" . ويعتقد وفدي اعتقادا راسخا أنه لا يمكن ضمان أمن أي دولة

بمفردها إلا من خلال ضمان أمن الجميع . فنزع السلاح الحقيقي ، ولا سيما تدابير نزع السلاح النووي هي العوامل الأساسية لتعزيز السلم والأمن الدولي . وفي رأينا أن أي خطة تتخذ في مجال نزع السلاح ، خاصة في مجال تخفيض النفقات العسكرية ، ينبغي أن تعزز التنمية ، ولا بد من إعادة تخصيص الموارد المالية والطبيعية والتكنولوجية المكرسة الآن للأغراض العسكرية ، للقضاء على الجوع والفقر والمرض التي تبديد مئات الآلاف من البشر كل عام في البلدان النامية .

كان لتحسين العلاقات بين الشرق والغرب أثر عظيم على الحالة العالمية برمتها . ورغم ذلك ، ففيما يتعلق بالنزاعات الإقليمية ، ما زالت التوترات مستمرة في جنوب إفريقيا ، والشرق الأوسط ، والخليج الفارسي ، وجنوب شرق وجنوب غرب آسيا . وفي كل مناطق التوتر هذه ، تعاني الملايين من البشر من النزاعات المسلحة المدمرة التي تؤدي بحياة العديد منهم كل يوم . ونحن نرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتصدى لكل هذه المشاكل على قدم المساواة ، أخذاً في الاعتبار الحالة الخاصة لكل منها .

ومما يؤسف له أن الحرب المفروضة على منطقتنا ما زالت مستمرة وتؤدي بأرواح مواطنين أفغان أبرياء كل يوم تقريباً . لقد كان الهدف من توقيع اتفاقات جنيف في نيسان/أبريل ١٩٨٩ هو وضع حد للنزاع في منطقتنا من خلال الوسائل السياسية . وقد أُرست اتفاقات جنيف الاسمي القانوني لازالة حالة النزاع المسلح طوال عقد من الزمن في منطقتنا . وكان من شأن اتفاقات جنيف أن تسهم إلى حد بعيد في تعزيز أمن المنطقة بأسرها لو أن كل الأطراف في هذه الاتفاقات نفذتها بحذافيرها . ولعدم اضاءة وقت اللجنة ، سأستعرض انتباه الممثلين فقط إلى الوثائق A/45/165 ، و A/45/201 ، و A/45/318 ، و A/45/600 ، التي تقدم صورة عن تطور الاحداث في منطقتنا وعن التوترات القائمة فيها .

لقد تقدمت حكومة جمهورية أفغانستان ، من جانبها ، بعدد من الاقتراحات يغطي الجوانب المختلفة للمشاكل المتمثلة بأفغانستان ، بغية تسوية المشاكل من خلال

المفاوضات والحوار . ونأمل أن تنظر الحكومات المعنية فيها بدور من المسؤولية ،
وتبدي حسن نواياها من أجل قيام تعاون بناء في المنطقة . لقد ولّى عهد المواجهة ،
المواجهة العسكرية . ولن تجدي المواجهة بعد الآن . ولا بد للحكمة أن تسود .
وفيما يتعلق بالبند ٦٨ من جدول الأعمال ، "تعزيز الأمن والتعاون في منطقة
البحر الأبيض" ، ما زال الموقف المبدئي الذي يتخذه وفدي ثابتاً لا يتغير . ونحن نعلق
أهمية كبرى على منطقة البحر المتوسط وعلى موقعها الجغرافي الهام .

اننا نؤيد تمام التأييد تحويل تلك المنطقة إلى منطقة سلم وأمن وتعاون .
ونرى ضرورة انسحاب جميع القوات المسلحة غير الاقليمية المعسكرة حاليا في المنطقة .
ويؤيد وفد بلدي الدور البناء في عملية البحر المتوسط الذي يظطلع به وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز في تلك المنطقة الذين عقدوا اجتماعهم الثالث في مدينة الجزائر في حزيران/يونيه ١٩٩٠ من أجل تيسير السعي للتوصل إلى حل للمشاكل التي مازالت قائمة هناك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة لأمين اللجنة الذي يريد الاعلان عن بعض الامور .

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود ابلاغ اللجنة أن البلدين التاليين قد أصبحا ضمن المشتركين في تقديم مشروعين القرارين المبينين قرين اسم كل منهما : بوركينا فاسو : A/C.1/45/L.63/Rev.2 والمغرب A/C.1/45/L.65 .

البند ٦٧ من جدول الاعمال (تابع)

مسألة انتاركتيكا : النظر في مشروعين القرارين والبتّ فيهما

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : وفقا لما أعلنته بالأمس ، تنتقل اللجنة الآن إلى البتّ في مشروعين القرارين المقدمين في إطار البند ٦٧ من جدول الاعمال ، وهما مشروع القرارين A/C.1/45/L.63/Rev.2 و A/C.1/45/L.64/Rev.1 . سأعطي الكلمة أولا لممثل تونس الذي سيتولى عرض مشروع القرار A/C.1/45/L.64/Rev.1 بالنيابة عن الدول الاعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في مجموعة الدول الافريقية .

السيد جيراندي (تونس) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : بالنيابة عن مجموعة الدول الافريقية ، يشرفني أن أعرض على اللجنة مشروع القرار A/C.1/45/L.64/Rev.1 بشأن مسألة انتاركتيكا . ولعل اللجنة تتذكر أن مشروع قرار بنفس العنوان عرض في العام الماضي واعتمدته الجمعية العامة باعتباره القرار ١٢٤/٤٤ ألف .

وفي هذا العام ، تتقدم مجموعة الدول الافريقية مرة أخرى بمشروع قرار بشأن هذا الموضوع بسبب استمرار اشتراك جنوب افريقيا في اجتماعات الاطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا ، بالرغم من القرارات التي اتخذت في السنوات ١٩٨٧ و ١٩٨٨ و ١٩٨٩ . لذلك نقدم مشروع القرار هذا مرة أخرى هذا العام مناشدين من جديد الاطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا أن تتخذ التدابير اللازمة لوضع نهاية لاشتراك جنوب افريقيا في اجتماعاتها .

وستلاحظ اللجنة أن الفقرتين الرابعة والخامسة من الديباجة تشيران إلى القرار الذي اتخذته منظمة الوحدة الافريقية في شهر تموز/يوليه ١٩٨٩ والقرار الذي اتخذته رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ، ويؤكد هذان القراران مرة أخرى الموقف الذي اتخذته هاتان الهيئتان بشأن هذه المسألة .

إن الفقرة ١ من المنطوق لها مبررها طبعاً لأن الاطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا لم تتخذ التدابير العملية والمبينة في الفقرة ٢ - وأكرر أنها الفقرة ٢ - من القرار ١٢٤/٤٤ الف المتخذ في دورة الجمعية العامة في العام الماضي والذي ناشدت فيه الجمعية العامة الاطراف الاستشارية أن تتخذ تدابير عاجلة في أقرب وقت ممكن لاستبعاد جنوب افريقيا من الاشتراك في اجتماعاتها .

وأود أيضاً أن أوجه نظر اللجنة إلى أنه سقطت عبارة من الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار A/C.1/45/L.64/Rev.1 . وأصبحت هذه الفقرة بصيغتها المصوبة على النحو التالي :

"تناشد مرة أخرى الاطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا أن تتخذ تدابير عاجلة لاستبعاد نظام جنوب افريقيا العنصري القائم على الفصل العنصري من الاشتراك في اجتماعات الاطراف الاستشارية في أقرب وقت ممكن ، وتدعوها لأن تبلغ الأمين العام بالتدابير التي تتخذها فيما يتعلق بتنفيذ أحكام هذا القرار" .

وفي مشروع القرار الذي أتولى عرضه اليوم تصر مجموعة الدول الافريقية وبحق على وضع نهاية لاشتراك جنوب افريقيا في اجتماعات الاطراف الاستشارية في معاهدة

انتاركتيكا . وبالرغم من أن الحالة في جنوب افريقيا تبدو آخذة في التطور إلى حد ما ، فإن مظاهر سياسة الفصل العنصري لا تزال قائمة بأفكارها وممارساتها ، مما يشكل تحديا للمعايير الاخلاقية . والاعلبية السوداء في جنوب افريقيا مستبعدة بكسل بساطة من امكانية الاستفادة من المزايا والفوائد الهائلة التي يمكن أن يحصل عليها المجتمع الدولي من أنتاركتيكا . ولن تتوقف البلدان الافريقية عن الدعوة إلى استبعاد جنوب افريقيا الفوري من اجتماعات الاطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا ، إلى أن يقام مجتمع ديمقراطي لا عنصري في ذلك البلد .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قبل أن تمضي اللجنة إلى البت في مشروع القرارين ، أعطي الكلمة للوفود التي ترغب في القاء كلمات غير كلمات تحليل التصويت .

السيد البطاشي (عمان) : مرة أخرى يلاحظ وفد بلادي وللأسف أن قائمة المتحدثين في البند الحالي المتعلق بمسألة انتاركتيكا التي يتم مناقشتها وادراجها على جدول الاعمال منذ دورة الجمعية العامة لعام ١٩٨٢ ، لا تتضمن متحدثين من البلدان الاطراف الاستشارية في نظام معاهدة انتاركتيكا . ويفسر وفد بلادي هذه المقاطعة وعدم المشاركة على أنها دليل حيرة وارتباك من قبل الاطراف الاستشارية وعجز عن تنفيذ ومواجهة التساؤلات المشروعة التي يطرحها المجتمع الدولي فيما يتعلق بمدى كفاءة نظام معاهدة انتاركتيكا للمساهمة في السلم والامن الدوليين والبيئة والاقتصاد والبحث العلمي والارصاد الجوية ، والتجاوب مع النداءات المتكررة التي وجهتها الجمعية العامة والتي تعكس اهتمام المجتمع الدولي بالاهمية الخاصة للقارة بالنسبة لبقاء البشرية ، في ضوء بقاء نظام المعاهدة منغلقة أمام المجتمع الدولي وليس بمقدوره بحكم تلك الطبيعة الانغلاقية تقديم دلائل كافية لضمانات الكفاءة لنظام المعاهدة .

ونتساءل عن مدى كفاءة هذا النظام الذي تم اعتماده عام ١٩٥٩ من قبل مجموعة صغيرة من الدول المتقدمة اقتصاديا وعلميا في ذلك الوقت لابقاء استخدام القارة

قامرا على الاغراض السلمية وحدها وعدم تحويلها موضوعا أو ساحة لخلاف دولي في المستقبل . على ضوء التنافس بين الدول والقوى المتقدمة في محاولة استخراج الموارد الطبيعية المخزونة والتي لم تستثمر ، وبالتالي تأثير عمليات التنقيب والتعدين على الطبيعة في الكرة الأرضية بأكملها ، عن طريق الإخلال بانسجام وتواتر الدورات المناخية وإلحاق الدمار بالبيئة الانسانية والنباتية والحيوانية وانحلال طبقة الاوزون وارتفاع درجة الحرارة في العالم المسمى "بحرارة البيت الزجاجي" .

إن وفد بلادي لا يزال يعتقد أنه ، بالنظر الى اعتراف المجتمع الدولي على نطاق واسع بأهمية أنتاركتيكا ، فإنه ينبغي تطبيق منهجية "الارث المشترك للقارة" فتدار وتستخدم هذه القارة دوليا وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة على نحو يخدم ويعزز التعاون الانساني المشترك على القارة وبالتالي يوضع حد للمطالبات بالسيادة ويكون لذلك تأثير من حيث تلبية احتياجات الغالبية العظمى للدول فيما يتعلق باضفاء الطابع الديمقراطي على عملية صنع القرار في نظام المعاهدة .

كما أن لتنظيم عملية اجراء الانشطة البحثية والعلمية الحرة والتعاون العلمي دوره في ضمان استخدام القارة سلميا عن طريق إقامة محطات أبحاث دولية متعددة الاطراف وتوفير المعلومات التي تشمل جميع جوانب مسألة أنتاركتيكا .

وفي هذا الصدد يود وفد بلادي ، أن يرحب بالمواقف الشجاعة التي أبدتها بعض الدول الاطراف الاستشارية في نظام المعاهدة وذلك بعدم التصديق على نظام اتفاقية التعدين في القارة ، ويعتبر وفد بلادي هذا دليلا أكيدا على ازدياد الوعي وقوة تأثير الرأي العام في تلك البلدان والانتباه الى المخاطر التي تنجم وتنعكس على البيئة العالمية من جراء عمليات التنقيب والتلوث وادراك تلك الدول بأن هناك حاجة ضرورية لدراسة المعاهدة من جديد لتستجيب لمشاغل المجتمع الدولي .

ومن طرف آخر ، فإننا كمجتمع دولي نعيش في عصر الوفاق الجديد نستغرب عسدم قيام الاطراف الاستشارية في المعاهدة باستبعاد عضوية نظام جنوب افريقيا والسماح له ، بالمشاركة في اجتماعات الاطراف الاستشارية وتمكينه من الاستفادة من المعلومات التقنية المتاحة للاطراف الاستشارية بينما يحرم المجتمع الدولي منها الى الآن .

وعليه فإن وفد بلادي ينضم الى الدول المتبنية لمشروع القرار المعروف أمامكم والذي يناشد الاطراف الاستشارية بشدة الاستجابة لنداءات المجتمع الدولي نحو جعل القارة المتجمدة الجنوبية إرثا مشتركا للبشرية وتوزيع مواردها الطبيعية لخير البشرية والامتناع عن التسبب في حدوث مشاكل بيئية ، العالم في غنى عنها . وقبول التعاون بالتحديد مع الامين العام للأمم المتحدة لتمكينه من تقديم التقرير الشامل المطلوب والمتعلق بالوضع البيئي للقارة وتأثيره على النظام الكوني على أن تكون الأمم المتحدة مستودعا لتلك المعلومات خدمة للبشرة كلها .

السيد ويلنسكي (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلبت

الكلمة مرة أخرى ، قبل التصويت ، كي أدلي ببيان نيابة عن الدول الاطراف في معاهدة انتاركتيكا .

إن الدول الاطراف في معاهدة انتاركتيكا تأسف عميق الاسف لأن هذه هي المرة السادسة التي لم تتمكن فيها الجمعية العامة من التوصل الى توافق في الآراء بشأن مسألة انتاركتيكا . إن الاخفاق المستمر في تحقيق توافق في الآراء بشأن البند الخاص بانتاركتيكا أمر يشكل مصدر قلق للجمعية العامة . إذ أن توافق الآراء هو الاساس الواقعي الوحيد لتناول هذا البند في الجمعية العامة .

إن الدول الاطراف في المعاهدة لا تزال تعتقد أن نظر الجمعية العامة في مسألة انتاركتيكا يجب أن يكون على أساس توافق الآراء . وهذا النهج يقوم على أساس الاحترام الكامل لسلامة معاهدة انتاركتيكا واستمرار العمل بنجاح بنظام المعاهدة ، الذي يعود بالنفع أيضا على غير الاطراف في المعاهدة . لذا ، تأسف الاطراف في المعاهدة لأن مقدمي مشروع القرار A/C.1/45/L.63/Rev.2 ، ما زالوا غير راغبين في اتخاذ الخطوات اللازمة للاعتراف بهذا وتحقيق توافق الآراء .

ولكي لا تترك الدول الاطراف في المعاهدة ، مجالا للشك في أنها ترى ضرورة الاستمرار في تناول مسألة انتاركتيكا على أساس توافق الآراء وحده ، فإنها لن تشارك في التصويت على مشروع القرار A/C.1/45/L.63/Rev.2 . أما بالنسبة لمشروع القرار A/C.1/45/L.64/Rev.1 ، فإن أطراف المعاهدة ستوضح آراءها بطرق لا تضر بموقفها حيال سلامة معاهدة انتاركتيكا . ولن يشارك معظمها في التصويت .

إنني أطلب باجراء تصويت نداء بالاسم على كل من مشروع القرارين . وكما سبق أن أوضحت ، سيوضح عدد من الدول الاعضاء أنها لا تشارك في التصويت . لذا ، أطلب أن توضح محاضر اللجنة على نحو بين أن هؤلاء الاعضاء قرروا ألا يشاركوا في التصويت .

السيد كابامبوي (زامبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد طلب

وفد بلادي الكلمة لتأييد بياني ممثلي ماليزيا وتونس بالنسبة لمشروع القرارين A/C.1/45/L.63/Rev.2 و A/C.1/45/L.64/Rev.1 بصيغتهما المعدلة شفويا ، واللذين

عرضا يومي ٢١ و ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ في إطار بند جدول الاعمال ٦٧ "مسألة أنتاركتيكا". ويفخر وفد بلادي لكونه من بين مقدمي كل من مشروعَي القرارين المذكورين .

إن وفد بلادي يشعر بالتفاؤل لأن هذين القرارين لن يواجهها مصير القرارات السابقة الخاصة بهذا الموضوع ، والتي تعثرت بسبب سياسات الشرق والغرب العقيمة في السنين الماضية .

ففيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/45/L.63/Rev.2 ، يسعدنا جدا أن يسعى مشروع القرار هذا الى التعبير عمليا عن إعلان أنتاركتيكا تراشا مشتركا للبشرية ، وذلك بالتوصية بانشاء محطة بحث علمي ترعاها الامم المتحدة في أنتاركتيكا ، وهذا النهج ذو التوجه العلمي نهج نأمل أن يكون هو السمة المميزة للامم المتحدة ، وبالتالي يُمكنها من أن تحقق بالكامل كل الامكانيات التي منحها إياها آباؤها المؤسسون .

لذا ، يجب أن تلقى التوصية الواردة في مشروع القرار A/C.1/45/L.63/Rev.2 ، بخصوص انشاء محطة أبحاث ترعاها الامم المتحدة في أنتاركتيكا ، الدعم الكامل من جانب أعضاء الامم المتحدة جميعا ، وهم المفروض أنهم أصحاب المصلحة في إقامة هذه المحطة ، فالقوائد التي ستعود على الدول الأعضاء من محطة الابحاث التابعة للامم المتحدة ، جليلة الى درجة لا يمكن المبالغة في تأكيدها .

ويأمل وفد بلادي أيضا أن المناخ السياسي الدولي الايجابي بمفئة عامة ، الذي تنعقد فيه الدورة الحالية للجمعية العامة ، سيمكن الاطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا من أن تنضم الى رأي الاغلبية في الامم المتحدة بالنسبة لعضوية ونطاق معاهدة أنتاركتيكا . ويناشد وفد بلادي - بمفئة خاصة - الاطراف الاستشارية أن تسرع بتنفيذ التدابير التي طلبت منها بموجب مشروع القرار الحالي والقرارات السابقة الخاصة بأنتاركتيكا .

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/C.1/45/L.64/Rev.1 ، المعدل شفويا ، يود وفدي أن يؤكد على شعوره بالاحباط لان النظام العنصري في جنوب افريقيا ما برح عضوا في الاطراف الاستشارية لمعاهدة أنتاركتيكا ويشارك في اجتماعاتها ، ومنها دورة سنتياغو الاستثنائية ، بعد أن علقت عضويته في الجمعية العامة للأمم المتحدة بوقت طويل نظرا لسياسات الفصل العنصري التي يتبعها . ويتعذر علينا أن نفهم الاسباب التي على أساسها ترى الاطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا أن اشتراك الامين العام للأمم المتحدة في اجتماعاتها غير مقبول ، بينما يجلس وفد جنوب افريقيا بينها . فالاممين العام للأمم المتحدة يجسد ، فضلا عن ذلك ، وجود الامم المتحدة التي ينبغي أن تشمل ولايتها جميع تلك البيئات التي تعتبر تراثا مشتركا للجنس البشري ، وأنتاركتيكا واحدة منها .

وقد يتعجب البعض لاصرار بلدان الجنوب الافريقي على عزل جنوب افريقيا ، فسي حين تتخذ الحكومة الحالية في جنوب افريقيا بعض التدابير ، مثل رفع الحظر عن الاحزاب السياسية ، وإطلاق سراح بعض السجناء السياسيين ، ومنهم نلسون مانديلا ، ورفع حالة الطوارئ . وقد لقيت هذه التدابير في الواقع أشد الترحيب .

ولكن الفصل العنصري لم يبدأ عندما فرض الحظر على نشاط الاحزاب السياسية ، ولا هو بدأ عندما سجن نلسون مانديلا ، ومن المؤكد أنه لم يبدأ عند فرض حالة الطوارئ على جنوب افريقيا . فكل هذه الاحداث كانت مجرد نتائج للدفاع عن الفصل العنصري ، ولم تشكل ، سواء منفردة أم مجتمعة ، تعريفا لماهيم الفصل العنصري . ولذلك توقف العمل بهذه التدابير لا يعني انتهاء الفصل العنصري .

لقد طلب منا أن نتخلى بالواقعية ، وأن نتخلى عن الطنطنة اللفظية التي ميزت حقبة مضت ، وأن نتكلم عن جنوب افريقيا بلغة التسعينات . ومن المحزن للغاية أن يرى البعض الفصل العنصري كمجرد طنطنة لفظية . فالفصل العنصري أخطر من ذلك . وهناك ملايين من البشر فقدوا ارواحهم على أيدي الفصل العنصري . ناهيك عن عشرات الآلاف من الذين بترت أعضاؤهم في أنفولا ، ومئات الآلاف من اللاجئين الذين يتضورون جوعا ، وآلاف

الاطفال اليتامى وآلاف الارامل . دعكم من الاضطرابات الاقتصادية التي حدثت في الجنوب الافريقي - وفي كل هذه المآسي كان الفصل العنصري هو السبب الجذري . فالفصل العنصري هو حقيقة بالنسبة لنا نحن سكان المنطقة - وهو حقيقة يومية .

وقد تود اللجنة أن تعلم أنه منذ يومين فحسب ، أي في يوم الاثنين ، ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ، حوالي الساعة الواحدة صباحا ، انفجرت قنبلة في لوساكا ، عاصمة زامبيا ، أمام منزل عضو قيادي في المؤتمر الوطني الافريقي . ولحسن الحظ لم يقتل أحد .

نعم ، إننا سنكون أكثر من مستعدين لتحديث اللهجة التي نتكلم بها عن جنوب افريقيا على نحو يتماشى مع لغة التسعينات ، غير أننا نجهل كيف يختلف الفصل العنصري في التسعينات عن الفصل العنصري في الأربعينات ، والستينات ، والسبعينات والثمانينات .

السيد دزفيرو (زامبابوي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ينضم وفد زامبابوي الى جميع المتكلمين الذين سبقوه والذين أعربوا عن القلق إزاء الحالة الراهنة الخاصة بانتاركتيكا واستمرار موقف الاستقطاب بين الاطراف الاستشارية في معاهدة انتاركتيكا وبقية المجتمع الدولي .

وقد أبرز كثير من المتكلمين الجوانب البيئية لانتاركتيكا باتقان وشمول . ولن نبالغ إذا تحدثنا عن أهميتها البالغة بالنظر الى مالها من آثار على البشرية جمعاء . وهذه الجوانب ينبغي أن تعالج جميعا قبل فوات الاوان . بيد أن وفدي يخشى أن نعجز حقا ، عند معالجة المسائل الوشيقة الملحة بانتاركتيكا وبالبيئة ، عن معالجة المسائل المتفجرة المتعلقة بإدارة القارة على نحو كاف . إن النتائج المترتبة على إدارة انتاركتيكا ، وما يمكن أن يكون لها من الآثار المدمرة على السلم والامن الدوليين ، تستحق منا قدرا أكبر من الاهتمام في هذا العصر الذي يوصف بتحسن المناخ السائد في العلاقات الدولية .

إننا ممتنون لأن انتاركتيكا ظلت ، حتى الآن ، منطقة خالية من الاسلحة . ولكن ، نظرا لعدم وجود مبادئ مقررّة ومتفق عليها دوليا بشأن المطالب الاقليمية

والوضع القانوني للقارة ، تظل امكانية نشوب منازعات خاصة بالاراضي تشكل خطرا يتهددنا وإن كان البعض يتغاضى عنه . ونشعر بالرعب عندما نفكر فيما يمكن أن يحدث في حالة نشوب نزاعات على أراضي القارة فيما بين الاطراف التي لديها محطات ابحك في انثاركتيكا ، وخاصة لان كثيرا من تلك المحطات يعمل بها موظفون عسكريون يجرون تجارب بينما نتصور نحن أنهم مدنيين .

ويرحب وفد بلادي بالموقف المسؤول الذي اتخذته بعض اطراف المعاهدة بدعوتها لانشاء روضة طبيعية عالمية في انثاركتيكا ، ونأمل بصدق أن يكون ذلك بداية حوار حقيقي بشأن مستقبل هذا الجزء الحيوي من عالمنا المشترك . ويحث وفدي أعضاء اللجنة ، وخاصة الاعضاء الاطراف في المعاهدة أيضا ، على تسهيل ذلك الحوار ، راجيا أن يولوا اهتماما أكبر لمشروعي القرارين A/C.1/45/L.63/Rev.2 و A/C.1/45/L.64/ Rev.1 وأن يقدموا لهما التأييد الذي يستحقانه لصالح المجتمع الدولي .

السيدة مولامولا (جمهورية تنزانيا المتحدة) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : يود وفدي أولا أن يعلن تأييده للبيان الذي أدلى به ممثل تونس بالنيابة عن المجموعة الافريقية . لكن وفدي يود أيضا أن يدلي ببيان موجز قبل أن تبت اللجنة في مشروعي القرارين المتعلقين بمسألة انثاركتيكا .

لقد تعاقبت ثمانية أعوام منذ أن بدأت الجمعية العامة تنظر في مسألة انثاركتيكا ، وهي مسألة اكتسبت أهمية عظمى عبر السنين بالنسبة لصيانة السلم والامن الدوليين وحماية بيئتنا . ولأشك أن المناقشات المتتالية التي دارت في لجنتنا حول المسألة قد نهت الرأي العام العالمي ليقف في صف حماية انثاركتيكا لما فيه فائدة البشرية جمعاء ، هذا الرأي العام الذي لا يسع أطراف المعاهدة بالتاكيد أن تتجاهله طويلا . وعلى حد قول أحد الكتاب بإيجاز بليغ عندما تكلم عن البيئة :

"ربما كانت شؤون القارة البيضاء تدار فيما مضى بواسطة ناد خاص يضم

نخبة من الدبلوماسيين والعلماء ، ولكنهم الآن أصبحوا مسؤولين أمام جمهور

متزايد العدد" .

(السيدة مولامولا ، جمهورية
تنزانيا المتحدة)

إن الاتجاهات التي أخذت تظهر في العلاقات الدولية والتي رجب بها الكثيرون أثناء مداولاتنا في هذه الدورة لم يكن لها للأسف تأثير إيجابي على نظر مسألة أنتاركتيكا ، التي لا تقل أهمية في سعيينا لتعزيز التعاون والتفاهم الدوليين ، والتي ما زالت تشهد مؤامرة صامتة من جانب الأطراف في معاهدة أنتاركتيكا . ولم يبر دعاء الشفافية والglasnost والمعلومات الموضوعية عن المسائل العسكرية بوصفها كلها تدابير ضرورية لبناء الثقة بين بلدان ومناطق العالم ، من المناسب أن يوسعوا مجال تطبيق هذه المبادئ لكي يشمل أيضا إدارة أنتاركتيكا . وما زال نظام معاهدة أنتاركتيكا بمثابة منتدى مقلق العضوية . ولنا جميعا الحق في أن نعرف ما الذي يجري في هذه القارة التي تشكل تراشا مشتركا للبشرية ، والتي قد تؤثر اساءة ادارتها على وجودنا في المستقبل على ظهر الارض .

وإذا كنا لا نجادل في التقارير التي تغيد بأن أطراف معاهدة أنتاركتيكا قد حافظوا على أنتاركتيكا خالية عن سباق التسلح ، فليس من المفهوم من ناحية أخرى أن يدير موظفون عسكريون ما يسمى بمحطات الابحاث العلمية السلمية .

وهذا أمر مؤسف . ويأمل وفد بلادي أن تيسر الدراسة المطلوبة في مشروع القرار A/C.1/45/L.63/Rev.2 إنشاء محطة رصد علمية ترعاها الامم المتحدة .

وأود الآن أن أتحدث عن مسألة ظلت تسبب قلقا لوفد بلادي ، وهي مسألة استمرار مشاركة جنوب افريقيا في الاجتماعات المغلقة السرية للأطراف الاستشارية في معاهدة أنتاركتيكا . إن منح جنوب افريقيا ، التي تمثل نظاما باطلا ومدانا بوصفه جريمة ضد الانسانية ، وضع الطرف الاستشاري يتيح لها المشاركة في اتخاذ القرارات كدولة متحضرة ، الأمر يصعب على الكثيرين منا فهمه . فالفصل العنصري ، كنظام ، يتنافى مع جميع مبادئ القانون الدولي التي يفترض أن أطراف معاهدة أنتاركتيكا تؤيدها .

ولهذا السبب ، يأمل وفد بلادي أن ينتصر العقل وأن تتخذ أطراف معاهدة أنتاركتيكا التدابير اللازمة لاستبعاد هذا النظام ريشما تتم إقامة نظام ديمقراطي حر في جنوب افريقيا .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تبت اللجنة الآن في مشروع القرار المنقح A/C.1/45/L.63/Rev.2 ، المعنون "مسألة أنتاركتيكا" . ومشروع القرار هذا عرضه ممثل ماليزيا في الجلسة الثالثة والاربعين للجنة الاولى ، المعقودة في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٠ . ويلقى الآن بيان شفوي عن الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار هذا .

أعطي الكلمة لأمين اللجنة ليتلو علينا قائمة مقدمة مشروع القرار والبيان الشفوي .

السيد خيرادي (أمين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قائمة مقدمي مشروع القرار A/C.1/45/L.63/Rev.2 كما يلي : انتيغوا وبربودا ، اندونيسيا ، أوغندا ، باكستان ، بروني دار السلام ، بنغلاديش ، بوركينا فاسو ، تونس ، جزر القمر ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، زامبيا ، زمبابوي ، سانت فنسنت وجزر غرينادين ، سري لانكا ، السنغال ، السودان ، عمان ، غانا ، الفلبين ، الكاميرون ، كينيا ، ليسوتو ، ماليزيا ، المكسيك ، نيبال ، نيجيريا .

وأود كذلك أن ألقى ، بالنيابة عن الأمين العام ، البيان التالي بشأن مشروع القرار A/C.1/45/L.63/Rev.2 ، المعنون "مسألة أنتاركتيكا" .

"بمقتضى نص الفقرة ٥ من منطوق مشروع القرار ، تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يجري ، بمعاونة البرامج والوكالات المتخصصة المناسبة في الأمم المتحدة ، مثل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، دراسة شاملة عن إنشاء محطة ترعاها الأمم المتحدة في أنتاركتيكا ، يستخدم فيها البيانات والموارد المتوفرة ، بغية تعزيز التعاون الدولي المنسق في البحوث العلمية لغائدة البشرية ، وبخاصة أهمية أنتاركتيكا للبيئة والنظم الأيكولوجية ، وكذلك للعمل كنظام للإنذار المبكر بشأن التغيرات المناخية والحوادث ، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين .

"وبمقتضى نص الفقرة ٧ من منطوق مشروع القرار ، تطلب الجمعية العامة أيضاً إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين تقريراً عن حالة البيئة في أنتاركتيكا وتأثيرها على النظام البيئي العالمي ، مستخدماً البيانات والموارد المتوفرة .

"وفي سبيل إنجاز هذه المهام ، يقوم الأمين العام بطلب وجمع المعلومات التي يمكن أن توفرها الدول الأعضاء والوكالات المتخصصة والبرامج والهيئات والمنظمات والأجهزة المختصة في منظومة الأمم المتحدة ، بما في ذلك ، على سبيل المثال لا الحصر ، المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وغير ذلك من المنظمات الدولية المختصة .

"وفي البرنامج الفرعي ٣ - ٣ - الأمن والتعاون الإقليميان ومناطق السلم - من الباب ٢ ألف - باء - إدارة الشؤون السياسية وشؤون مجلس الأمن ، في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ ، رصد اعتماد لجملة أمور من بينها تقديم الخدمة الفنية للجنة الأولى التابعة للجمعية العامة فيما يتعلق بمسألة أنتاركتيكا ، وتقارير الأمين العام إلى الجمعية العامة .

وبناء على ذلك ، فمن المستبعد أن تترتب على مشروع القرار آثار في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ١٩٩٠-١٩٩١ .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب اجراء تصويت بنـداء

الاسماء بشأن مشروع القرار المنقح A/C.1/45/L.63/Rev.2 .

اجري تصويت بنـداء الاسماء .

وسحب الرئيس اسم بيرو بالقرعة ودعيت الى بدء التصويت .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنتيغوا وبربودا ، جزر

البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ،

بوليفيا ، بوتسوانا ، بروني دار السلام ، بوركينا فاسو ،

بوروندي ، الكامبيرون ، الكونغو ، كوت ديفوار ، قبرص ،

جيبوتي ، مصر ، إثيوبيا ، غانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ،

إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، الاردن ،

كينيا ، الكويت ، لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية

الليبية ، مدغشقر ، ملاوي ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ،

موريشيوس ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ،

ميانمار ، ناميبيا ، نيبال ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ،

باراغواي ، الفلبين ، قطر ، المملكة العربية السعودية ،

السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، سري لانكا ،

السودان ، سورينام ، سوازيلند ، الجمهورية العربية السورية ،

تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، أوغندا ، الإمارات

العربية المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فانواتو ،

اليمن ، يوغوسلافيا ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : لا أحد .

المتنعون : فيجي ، أيرلندا ، لختنشتاين ، مالطة ، البرتغال ، تركيا ،

جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، فنزويلا .

اعتمد مشروع القرار المنقح A/C.1/45/L.63/Rev.2 بأغلبية Vo صوتا مقابل

لا شيء ، مع امتناع ثمانية دول أعضاء عن التصويت* .

* أثناء التصويت ببدء الاسماء أعلنت الدول الاعضاء التالية عدم اشتراكها في التصويت : الأرجنتين وأستراليا والنمسا وبلجيكا والبرازيل وبلغاريا وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية وكندا وشيلي والصين وكولومبيا وكوبا وتشيكوسلوفاكيا والدانمرك واکوادور وفنلندا وفرنسا وألمانيا واليونان وهنغاريا وأيسلندا والهند وإسرائيل وإيطاليا واليابان وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ولكسمبرغ وهولندا ونيوزيلندا ونيكاراغوا والنرويج وبابوا غينيا الجديدة وبيرو وبولندا ورومانيا وجزر سليمان وأسبانيا والسويد ، واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية وأوروغواي وفيت نام .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستبت اللجنة الان في مشروع القرار A/C.1/45/L.64/Rev.1 بصيغته المنقحة شفويا .
اعطي الكلمة لامين اللجنة .

السيد خيرادي (امين اللجنة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قدمت تونس مشروع القرار A/C.1/45/L.64/Rev.1 وتولت عرضه نيابة عن الدول الاعضاء في الامم المتحدة الذين هم أيضا أعضاء في مجموعة الدول الافريقية .
الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : طلب اجراء تصويت نداء بالاسم .
اجري تصويت نداء بالاسم .

سحب اسم الولايات المتحدة الامريكية في القرعة التي اجراها الرئيس ، قد عين الى البدء بالتصويت .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنتيغوا وبربودا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، البرازيل ، بروني دار السلام ، بوركينافاسو ، بوروندي ، الكامبيرون ، الصين ، كولومبيا ، الكونغو ، كوت ديفوار ، كوبا ، قبرص ، جيبوتي ، الجمهورية الدومينيكية ، اكوادور ، مصر ، إثيوبيا ، فيجي ، غانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، الهند ، إندونيسيا ، إيران (جمهورية - الإسلامية) ، العراق ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، لبنان ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، المكسيك ، منغوليا ، المغرب ، موزامبيق ، ميانمار ، ناميبيا ، نيبال ، نيكاراغوا ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بيرو ، الفلبين ، قطر ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنفافورة ، الصومال ، سري لانكا ، السودان ، سورينام ، سوازيلند ،

الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد
وتوباغو ، تونس ، أوغندا ، الإمارات العربية المتحدة ، جمهورية
تنزانيا المتحدة ، فانواتو ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ،
يوغوسلافيا ، زامبيا ، زيمبابوي .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : أيرلندا ، لختنشتاين ، مالطة ، موريشيوس ، البرتغال ، جمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية .

اعتمد مشروع القرار A/C.1/45/L.64/Rev.1 بأغلبية ٨٤ صوتا مقابل لا شيء مع

امتناع ٦ أعضاء عن التصويت* .

* وأثناء التصويت نداءً بالاسم أعلن الأعضاء التالية أسماؤهم أنهم
لا يشاركون في التصويت : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، والارجنتين ،
واسبانيا ، واستراليا ، واسرائيل ، وألمانيا ، وأوروغواي ، وأيسلندا ، وإيطاليا ،
وبابوا غينيا الجديدة ، وبلجيكا ، وبلغاريا ، وبولندا ، وتركيا ،
وتشيكوسلوفاكيا ، وجزر سليمان ، وجمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ،
والدانمرك ، ورومانيا ، والسويد ، وشيلي ، وفرنسا ، وفنلندا ، وكندا ، ولكسمبرغ ،
وملاوي ، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ، والنرويج ،
والنمسا ، ونيوزيلندا ، وهنغاريا ، وهولندا ، والولايات المتحدة الأمريكية ،
واليابان ، واليونان .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أعطي الكلمة الآن

للممثلين الراغبين في تعليل تصويتاتهم .

السيد سادر (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : يجد وفدي

نفسه مضطرا مرة أخرى الى تعليل سبب عدم اشتراكه في التصويت على مشروع القرار A/C.1/45/L.64/Rev.1 الذي اعتمدته اللجنة الآن ، فيما يتعلق بمشاركة جنوب افريقيا في اجتماعات الاطراف الاستشارية بمعاهدة أنتاركتيكا .

لقد انتهج وفدي ، منذ أن أثيرت المسألة لأول مرة في اللجنة ، موقفا يتسق مع ما يعد في رأيه مجالي تطبيق صكين قانونيين دوليين متميزين . ففي اعتقادنا أن مشروع القرار لا ينطبق على معاهدة واشنطن ، التي تخضع لمعاييرها الخاصة ، وفقا لما يقضي به القانون الدولي . وهذا ببساطة هو السبب في عدم اشتراكنا في التصويت .

كذلك أكرر أنه لا ينبغي تفسير موقفنا بأن أوروغواي قد بدلت بأي حال من سياستها القائمة على الادانة الكاملة لنظام الفصل العنصري .

السيد بليينا (بيرو) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : صوت وفد بيرو

مؤيدا لمشروع القرار A/C.1/45/L.64/Rev.1 بصيغته المنقحة شفويا ، وهو المشروع الذي عرضه وفد تونس باسم أعضاء الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الدول الافريقية . والسبب في ذلك هو أن حكومة بيرو تعتقد أن مشروع القرار هذا سيساعد على تعزيز مناشدة المجتمع الدولي لحكومة جنوب افريقيا أن تنهي نظام الفصل العنصري الجائر والالانساني . ومن ثم ، فإن تصويتنا لا يعني بأي حال أننا نشكك في مبادئ القانون الدولي السارية على الالتزامات والواجبات الناشئة عن المعاهدات الدولية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اختتمت اللجنة بذلك

النظر في البند ٦٧ من جدول الاعمال .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٣٥